الأمــن البيئي

أ. **صونية بيزات**
كلية الحقوق
جامعة سطيف

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح قضية البيئة ومشكلاتها قد أصبحت إحدى القضايا الأساسية التي تحكم سياسات القوى الدولية سواء من حيث السيطرة على الموارد أو ضمان محيط سليم للحياة البشرية، فهي إحدى المسائل المعقدة التي تشغل قدرا من الاهتمام السياسي والاقتصادي بعدما تبين أن عناصر البيئة لها أثر على القضية الأمنية.

وتوصلت الدراسة إلى أن الدول والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني تسعى جاهدة إلى إدماج مسألة الأمن البيئي في صنع السياسات العامة وإعادة تعريف الأمن بما يتفق مع الاهتمامات الجديدة، بالرغم ما لذلك من صعوبات عملية، ولذلك فهي تحتاج إلى إعادة تنظيم، سواء في أجهزتها أو في وسائلها وضرورة بذل المزيد في هذا المجال ليكون لها الدور الأساسي في العلاقات الدولية، مبنية على إستراتيجية بيئية أمنية دولية دقيقة وهذه الأخيرة مبنية على تحليل ودراسة الاستراتيجيات الوطنية والقائمة على وضع خطط وبرامج تربوية تعليمية وإعلامية من أجل نشر التوعية البيئية حتى لا تصبح البيئة مصدرا للنزاعات الدولية.

Résumé :

Le but de cette étude c'est prouver que L'Environnement est devenu l'une des questions primordiales qui régissent la politique des forces internationales en termes de contrôle des ressources pour assurer un environnement sain de la vie humaine, surtout avec l'impact des éléments de l'environnement sur la sécurité.

Malgré les difficultés pratiques, il est à noter que les états, les organisations internationales et les organisations de la société civile déploient des efforts considérables pour faire intégrer la sécurité environnementale dans les politiques publiques. Ils sont dans l'obligation de redéfinir la sécurité en fonction des nouveaux défis. Une réorganisation en matière de moyens et d'instruments est au centre de ses préoccupations afin de jouer pleinement son rôle dans les relations internationales.

Cette étude se conclue sur le devoir d'instaurer une politique internationale de sécurité environnementale basée sur l'étude et l'analyse des stratégies nationales dans le but de mettre au point des plans et programmes éducatifs d'enseignement et médiatiques pour la diffusion de la conscience environnementale afin que l'environnement ne soit plus une source de conflits internationaux.

مقدمة:

تبين مشكلات البيئة الراهنة بأن الماء والهواء والأراضي الزراعية والغابات ومناطق الصيد ستكون قطعا موضوعات أكثر حدة ونقاشا بعدما بدأت التدخلات غير المحدودة للإنسان واستغلاله الجائر لمواردها يظهر في مختلف البيئات الجغرافية، وقد زاد استقبال البيئة للمخلفات الصناعية خاصة، والقصور في التحكم في مصادر التلوث وزيادة الضغط السكاني وتغير الأنماط الاقتصادية وتداعيات تغير السياسة العالمية وانتشار التجارب النووية وتفشي جرائم العمليات العسكرية، وظهور حروب الهيمنة على مواقع الثروات المعدنية بالدول الصغرى بالتدخل العسكري، مع الأخذ في الاعتبار بأن التلوث البيئي هو تلوث عابر للحدود الجغرافية بين الأقاليم والدول، هذا الذي أدى إلى تهديد الأمن البيئي بالتسبب في أشكال لا حصر لها من التغيرات البيئية.

وتتلخص الفرضية التي انبثق عنها مفهوم أمن البيئة في أن الضغط المتزايد على نظم دعم الحياة في الكرة الأرضية والاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية يحملان أخطارا مهددة لصحة الإنسان ورفاهيته لا تقل في خطورتها عن الأخطار العسكرية التقليدية، إضافة إلى أن الأمن البيئي يتعامل مع أخطار بطيئة التطور مقارنة بالأخطار العسكرية، لذلك يستلزم التخطيط لسياسات حماية البيئة مدى زمني طويل لا تظهر نتائجه إلا بعد زمن، وليس كالسياسة الدفاعية القائمة على القوة العسكرية العالية التقنية التي تكون نتائجها في الحفاظ على الأمن وسيادة الدولة بشكل سريع. وتشكل هذه الآفاق الزمنية عقبة كبرى في طريق عملية إدخال الأمن البيئي في صنع السياسات العامة. وقد أصبح الأمن البيئي المرجعية المراقبة للأنظمة والقوانين في جميع الضوابط والإجراءات المتعلقة بموضوع البيئة، ولذلك يجب أن يكون للبيئة الدور المهم في العلاقات الدولية حتى لا تصبح مصدرا للنزاعات الدولية.

إشكالية البحث:

نتحدث في هذا الموضوع عن إدماج للبيئة في قضايا الأمن ولذلك تتمحور الإشكالية الرئيسية حول مايلي: ما مدى تأثير مشاكل البيئة على الأمن الدولي وكيف تشكل تهديدا له، وهل يحافظ هذا الأخير على المعنى التقليدي نفسه في مجال البيئة؟ وتبسط في إطار ذلك عدة تساؤلات:

- هل هناك دور في المنظمات الدولية في مجال الأرض في تحقيق الأمن البيئي؟ ما هو دور المجتمع المدني في تحقيق الأمن البيئي؟
- كيف يتم تحقيق الأمن البيئي على المستوى الداخلي والدولي وما هي المتطلبات الأساسية لذلك؟

أهمية الدراسة وأهدافها:

يعد الأمن البيئي من أهم مطالب الحياة وضرورة بشرية تستهدف تحقيق مصالح الشعوب. وقد شاع استخدام هذا المصطلح في السنوات الأخيرة، ويدور حول محتواه الكثير من الجدل بعدما تبين ما لعناصر البيئة من أثر على قضية الأمن، ومن هنا تنبع أهمية هذه الدراسة التي يكمن الهدف منها في إثبات التقصير الدولي والوطني في مجال الأمن البيئي وضرورة البحث عن طرق لتحقيق هذا الأخير.

منهجية الدراسة:

تحقيقا لأهداف الدراسة تم اعتماد منهج تحليلي وصفي لما له من أهمية في إظهار الحقائق البيئية وتحليل وانتقاد السياسات والأنظمة القانونية الدولية، وتم الرجوع في ذلك إلى مختلف المؤلفات والبحوث العلمية والوثائق الدولية والدوريات المتخصصة.

القسم الأول: مفهوم الأمن البيئي و أسباب تدهوره:

من المهم قبل دراسة أثر البيئة على استقرار الأمن الدولي وبيان علاقة الترابط التي تجمع بين هذين المتغيرين، تحديد مفهوم الأمن البيئي في نقطة أولى ثم عرض أسباب تدهوره بعد ذلك.

أولا: مفهوم الأمن البيئي:

بعد الاهتمام الدولي المتأخر بموضوع البيئة الذي لم يكن سوى في النصف الثاني من القرن الماضي، أصبحنا اليوم نتحدث عن إدماج للبيئة في القضايا الأمنية.

1- تطور المفهوم:

لم تكن قضية مكافحة التلوث مسألة أمنية، حيث عقدت لقاءات واتفاقات دولية متفرقة ونسبية، كان أولها مؤتمر استوكهولم عام 1972 ثم مؤتمر ريو عام 1992 من أجل التنسيق الدولي لمواجهة مشاكل تلوث البيئة وعلاقتها بالتنمية، بعدها جاء مؤتمر جوهانسبرغ عام 2002 والذي اتخذ شعار القمة العالمية للتنمية المستدامة، من أجل وضع برنامج نشيط وإيجابي للرقابة على سلامة البيئة وحمايتها ضد الجرائم التي ترتكب في حقها أو الإخلال بالتوازن الطبيعي. إذن أصبحت قضية البيئة ومشكلاتها إحدى القضايا الأساسية التي تحكم سياسات القوى الدولية سواء من حيث السيطرة على الموارد أو ضمان محيط سليم للحياة البشرية، فهي إحدى المسائل المعقدة التي تشغل قدرا من الاهتمام السياسي والاقتصادي الدولي.

إن هذا الاهتمام الدولي هو ما أصبح يسمى في الدراسات الإستراتيجية بأمن البيئة، وما يميز الأمن الدولي هو أنه يتحقق في إطار جماعي دولي، وكذلك البيئة التي لا يمكن الحفاظ عليها إلا في إطار جماعي، وهذا ما يبين مدى الارتباط بين البيئة والأمن الدولي، ومع ذلك يبدو أنه من الصعب التحقيق المطلق للأمن الدولي البيئي نظرا لتضارب المصالح الدولية.

وهكذا بدأت الأمم المتحدة في دراسة الأمن البيئي بتقييم القضايا البيئية الدولية بمشاركة المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمتخصصين في البيئة من أجل تحديد الأسباب وتحليل الأحداث وتوثيق النتائج التي قد تؤدي في المستقبل

إلى ضرورة إدخال تعديلات على السياسات الدولية البيئية بمختلف مصادرها، حيث أشار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام 1994 إشارة مختصرة في التقرير السنوي حول تطور الإنسان، أن مشاكل البيئة التي تواجهها الأقطار هي مزيج من التدهور المحلي والعالمي، وأكد على أنه من الصعب المحافظة على الأمن الدولي دون تحقيق الأمن البيئي.[1]

ولم يثر هذا المصطلح بهذه الأهمية إلا في أفريل 2007 من طرف ممثل فرنسا بمناسبة النقاش الذي عقده مجلس أمن الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية، حيث اتفقت أغلبية الوفود على أن التغيرات المناخية سيكون لها دائما آثارا خطيرة على السلم والأمن الدوليين.[2]

وأصبح مفهوم الأمن البيئي بمثابة المذهب في إدارة القضايا البيئية المتعلقة بالعمليات العسكرية والمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات البيئية، وطال حتى الجرائم البيئية في العمليات العسكرية وواجبات المحكمة الجنائية الدولية بشأنها.

2- تعريف الأمن البيئي:

يعد الأمن البيئي مفهوما جديدا استحدث في فترة التسعينيات من قبل دول الشمال المتقدم (الولايات المتحدة والدول الاسكندينافية)، في حين أن العديد من دول

---

[1] −Human Development Report 1994, New dimensions of human security, v.site :http://hdr.undp.org/

[2]- أجرى مجلس الأمن الدولي في 20 يوليو 2011 تحت الرئاسة الألمانية ولأول مرة منذ عام 2007 نقاشا حول موضوع تغير المناخ وآثاره المحتملة على السلام والأمن في العالم. وجاء في بيان أصدره دعوة الأمين العام للأمم المتحدة ومنظماتها لمنح علاقة التغير المناخي بالأمن مزيداً من الاهتمام وتقديم تقارير حول ذلك لمجلس الأمن. أنظر: وزير الخارجية الألمانية فستريفلي يثني على نقاش مجلس الأمن الدولي حول موضوع المناخ والأمن، وزارة الخارجية الألمانية، المركز الألماني للإعلام، على الموقع : http://www.almania.diplo.de/ ولم تسفر المناقشات التي جرت عام 2007 في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي عن قرار وزاري حول الأمن ولكن فقط عن تصريح وزاري حول البيئة والأمن، ولم يظهر مصطلح "الأمن البيئي" فيه مطلقا بل ظهر بدلا عن ذلك عبارة « impacts….environnementaux » :Déclaration de Madrid sur l'Environnementet la Sécurité MC.DOC/4/07,OSCE, Conseilministériel, Madrid 2007, v.site : http://www.osce.org/fr/mc/29555

الجنوب لم تضع بعد مفهوما محددا له، فهي في مرحلة محاولة استحداث المفهوم، مثل الصين التي تعتمد المصطلح نفسه تحت مظلة حماية البيئة.

وبالرغم من وجود اعتبارات مهمة حول تعاريف مختلفة لهذا المفهوم فإنه لا يوجد تعريف متفق عليه دوليا، سواء في الاتفاقيات الدولية أو على مستوى المنظمات الدولية ذات العلاقة إلى نهاية القرن العشرين، حيث لم يتعد وجهات نظر في التصريحات الرسمية والسياسات والاتفاقيات الدولية.

وقد كان المفهوم الكلاسيكي للأمن مرتكزا على الحماية ضد الهجوم العسكري وإمكانية الدفاع [1]، وإذا أخذنا بالمفهوم العسكري لسياسات الأمن والدفاع، من المؤكد أن تصبح البيئة مصدرا للنزاعات المسلحة، ولذلك ينبغي اليوم إعادة تعريف سياسات الأمن والدفاع وآثارها التطبيقية على كل المستويات للأخذ بعين الاعتبار حقائق عالمية جديدة.

وقد اهتمت المنظمات الدولية بوضع تعريف محدد لمفهوم الأمن البيئي، فكان من بين أهمها أنه:" يتعلق بالأمان العام للناس من الأخطار الناتجة عن عمليات طبيعية أو عمليات يقوم بها الإنسان نتيجة إهمال أو حوادث أو سوء إدارة "[2]. ويلاحظ على هذا التعريف أنه يهمل حماية البيئة فيما يتعلق بالأجيال القادمة، لذلك ظهرت تعاريف أخرى عرفت الأمن البيئي بأنه "إعادة تأهيل البيئة التي دمرت في الحرب

[1] – تنص المادة الثالثة من اتفاقية حلف الشمال الأطلسي على أنه:
« Les états parties maintiendront et accroîtront leur capacité individuelle et collective de résistance à une attaque armée », v.site :
http://www.nato.int/cps/en/natolive/official_texts_17120.htm
(وزير سابق للدفاع الأمريكي) في خطاب له عام 1995 عن ضرورة البحث عن طريقة Robert Mc Namora وأعلن أخرى ترتكز على الأمن الجماعي بدلا عن النظام الدولي العام القائم على استعمال القوة العسكرية على المستوى الداخلي لضمان الأمن.
Sara Parkin, La sécurité environnementale :Problèmes et propositions d'action, Le nouveau sur la sécurité, v.site : http://www.unidir.org/pdf/articles/pdf-art266.pdf débat

[2]– فايق حسن جاسم الشجيري، البيئة والأمن الدولي، مجلة النبأ، العدد 72(تشرين الأول 2004).

ومعالجة المخاطر البيولوجية التي يمكن أن تقود إلى تدهور اجتماعي"[1]، وهو تعريف جيد يغطي جانبا مهمّا من الأمن البيئي. أو أنه: "الأمن البيئي هو الحد من التهديدات البشرية المستبقة على J.Barnet وجاء في تعريف أخر سلامة أداء المحيط الحيوي والتكافل البشري"[2] إذن، فأن مصطلح "الأمن البيئي" يتضمن إدراج الضغوط البيئية السلبية التي سوف تكثف في استراتيجيات الدفاع الوطنية، أو بشكل أوسع في سلوكيات سياسة الأمن الوطنية، هذه التي تشترك مع المجتمع المدني في الإجراءات الواجب اتخاذها[3]. وقد أدمج الأمن البيئي في البرنامج العام لوزارة الدفاع الأمريكية منذ 1996، حيث تضمن التوعية الصحية والسلامة وتشجيع النشاطات البيئية الآمنة والالتزام بالمعايير البيئية والحفاظ عليها من التلوث ونشر تقنيات الأمن البيئي ومراقبة الأنشطة الدولية. ولم تستقر وزارة الخارجية الأمريكية على تعريف محدد أو سياسة معلنة ردا على تهديدات الأمن البيئي، ومع ذلك فهناك توافق بين الاستجابة المستعجلة للسياسات العامة للشؤون البيئية والدبلوماسية بتأكيد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.[4]

---

[1]- يعرّف الأمن البيئي أيضا بأنه:" تدوير المواد الطبيعية إلى منتجات ثم فضلات ثم إلى موارد طبيعية"، كما يعرّف بأنه: "المحافظة على المحيط الفيزيائي للمجتمع وتلبية احتياجاته دون التأثير على المخزون الطبيعي". أنظر:

Environmental Security Studies, AC/UNU Millennium Project, v.site :http://www.acunu.org/millennium/env-sec1.html

وانظر تعاريف مختلفة للأمن البيئي: عبد القادر الشيخلي، حماية البيئة في ضوء الشريعة والقانون والإدارة والتربية والإعلام (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009)، ص ص.19-25

[2] – « la sécurité environnementale est la minimisation pro-active des menaces anthropique sur l'intégrité fonctionnelle de la biosphère et sa composante humaine symbiotique » :Henri LEVAL, « La Sécurité Environnementale: Combien de Divisions? »,Annuaire Français de Relations Internationales, Volume X,(2009), pp.1-11 ; at.p.2 .

[3]–Ibid., p.2.

[4]– قدمت كلية الدراسات العليا والأكاديمية العسكرية الأمريكية مشتركة مع منظمات المجتمع المدني ورقة عمل لجمعية التعليم الهندسي الأمريكية بشأن الرد على تلك التهديدات البيئية داخل نطاق

وركزت بريطانيا دائما على أمن وازدهار الشعب البريطاني القائمان على جودة البيئة المحلية والعالمية[1]. وأطلق حلف شمال الأطلسي عام1997 برنامجا علميا لحل مشاكل الأمن البيئي بما في ذلك إعادة المواقع العسكرية الملوثة سيرتها الأولى، والتصدي للمشاكل البيئية الإقليمية والكوارث الطبيعية والبشرية باستخدام الآلات النظيفة. أما اللجنة المشتركة للأمن البيئي في روسيا فقد اعتمدت السياسة القاضية بعدم انفصال الأمن البيئي بصورة أو بأخرى عن الأمن القومي، وذلك في اجتماعها المنعقد في 1994/10/13، والذي أقره مجلس الأمن الروسي بموسكو عام 1996. وبالتالي فأن التعريف الذي جاءت به روسيا الاتحادية قد تفادى الانتقادات السابقة، حيث تضمن أن الأمن البيئي هو حماية الطبيعة والبيئة والمصالح الحيوية للمواطنين والمجتمع والدولة من التأثيرات الداخلية والخارجية، وكذلك الاتجاهات السلبية في عمليات التنمية التي تهدد صحة الإنسان، والتنوع البيولوجي وأداء النظم الايكولوجية المستديمة التي قد تؤثر على استمرارية الحضور البشري.[2] ومنذ تاريخ 1997/12/04 يتم تطوير اتفاقية الأمن البيئي لدول الكومنولث المستقلة.[3]

الدولة أو العابرة لحدودها ودرجة تأثيرها وكيفية التعامل معها بالخيارات المتاحة للسياسات الحكومية أو المنظمات غير الحكومية.

Environmental Security Studies,AC/UNU Millennium Project,op.cit.

وانظر أيضا: حمدي هاشم، الأمن البيئي العالمي والدمار الشامل للحروب، الشركة العربية للنشر الالكتروني، على الموقع:

http://www.feedo.net/Environment/EnvironmentalProblems/EnvironmentalSecurity.htm

[1] – Sara Parkin , op.cit. , p.3 -4.

[2]- Environmental Security Studies, AC/UNU Millennium Project,op.cit.

[3]– حمدي هاشم، مرجع سابق، ص.6

ثانيا: أسباب تدهور الأمن البيئي:

تفرز مشكلات البيئة تحديات وتهديدات للأمن البيئي، حيث شهدت السنوات الأخيرة تدهورا مخيفا للبيئة الطبيعية بات يهدد مسيرة التنمية الاقتصادية واستمرارية الحياة، هذه القضايا التي كان التعامل معها يبدو ممكنا على الصعيد الوطني تحولت إلى أزمات تتطلب حلولا عالمية عاجلة وشاملة، وتحولت الجهود الدولية في ميدان البيئة من اتفاقيات ومؤتمرات إلى مجال جديد للصراع بين الشمال والجنوب.

1- تغير النظام الايكولوجي: ومن أهم مظاهره:

أ- التغيرات المناخية (الاحتباس الحراري):

إن التعرض المستمر للأشعة فوق البنفسجية نتيجة تدمير طبقة الأوزون قد يؤدي إلى تدمير المحاصيل الزراعية والأعشاب البحرية وإفساد دورة المياه في الطبيعة وذوبان الجبال الجليدية، وارتفاع مستويات البحار والفيضانات[1] والتصحر، وانتشار الأمراض وتدمير التنوع البيولوجي وبالتالي الإخلال بالتوازن البيئي، الذي دفع إلى إبرام اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون عام 1985 والتي دخلت حيز التنفيذ عام 1988[2]. ولم يستعمل التقرير الرابع (2007/11/16) الذي قامت به مجموعة الخبراء غير الحكومية حول تطورات المناخ مصطلح "التهديدات" بل استعمل مصطلحات علمية أكثر حيادا "تأثيرات"، "الآثار

[1] – بمناسبة النقاش الجاري عام 2007 في مجلس الأمن حول التغيرات المناخية، جاء في التدخل العلني الذي قدمه ممثل بابوا غينيا الجديدة باسم الدول الصغيرة الجزيرية بأن مستوى المياه سيرتفع بمقدار 50 سم على مستوى سطح البحر معرضا السكان للخطر:

Le Conseilde Sécurité Examine pour la Première Fois l'Impactdes Changements Climatiquessur la Sécuritédans le Monde, Conseil de sécurité, CS/9000, Nations Unies,(17 avril 2007),V.site: http://www.un.org/News/fr-press/docs/2007/CS9000.doc.htm

[2] - Stephan Doumbe-Bille, « Institutions et Conventions de Protections de la Couche D'Ozone», in« Conventions de protection de l'Environnement, Secrétariats, Conférences des Parties ,Comités d'Experts», ed.Jean M.Lavieille,(France : Pulim, 1999),pp. 74-78,at p.74, A.Ch.Kiss et J.Beurier, op.cit.,p.224.

السلبية"،[1] والظاهر أن المصطلح الأول هو الأكثر ملاءمة لمجال الأمن بسبب خطورة التغيرات المناخية.

وأبرمت اتفاقية الأمم المتحدة للتغيرات المناخية التي أدخلت المجموعة الأوربية في مفهوم الأجيال المستقبلية، وقد أنشأت أجهزة خصيصا لتحقيق أهدافها العامة والرقابة على تنفيذ الاتفاقية.[2]

كما عقد المؤتمر العالمي الثالث للمناخ برعاية المنظمة العالمية للأرصاد الجوية التابعة للأمم المتحدة في جنيف (2009/08/31) الذي كان يهدف إلى تعزيز نظام دولي لتبادل معلومات الرصد الجوي وتوظيفها على نحو يساهم في تفادي التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية، وقرر في ختام أعماله إنشاء وحدة مهام استشارية مستقلة في غضون أربعة أشهر لتبادل المعلومات والخدمات المناخية.[3]

وإذا كان العالم اليوم قد بدأ بالتحرك واتخاذ الخطوات الممكنة، فسيكون من المحتمل نظريا أن ينجح في الإبقاء على الزيادة في درجة الحرارة العالمية في القرن 21 في حدود درجتين مئويتين.[4]

ب- التصحر:

---

[1]– نشر هذا التقرير الشامل في 2007/11/16 وهو يجمع أعمال فرق العمل الموزعة على ثلاث جلسات على مدار السنة: كان تقرير فريق العمل الأول حول الأسس العلمية الفيزيائية للتغيرات المناخية المقدمة في باريس (2007/2/1)، وكان تقرير فريق العمل الثاني حول النتائج والتكيف والتعرض للتغيرات المناخية المقدم في بروكسل(2007/04/05)، بينما كان تقرير فريق العمل الثالث حول التخفيف من آثار تغير المناخ المقدمة في بنكوك (2007/05/03)، والتقرير الشامل الذي يلخص التقارير السابقة:

Bilan 2007 des changements climatiques :Rapport de synthèse ,Un rapport du Groupe d'experts intergouvernemental sur l'évolution du climat, v.site: http://www.ipcc.ch/pdf/assessment-report/ar4/syr/ar4_syr_fr.pdf

[2] - Doumbe-Bille, « la Convention Cadre sur les Changements Climatiques », in « Conventions de protection de l'Environnement, Secrétariats, Conférences des Parties, Comités d'Experts », ed.Jean M Lavieille,(France :Pulim, 1999), pp.68-74.

[3]- Alexandre, Charles Kiss et Jean Beurier, Droit International de l'Environnement, N3, 2eme édition,(Paris :Pedone, 2000), p.226 et s.

[4]–La Documentation Française, v.site : http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/changement-climatique/chronologie.shtml

تحتل ظاهرة التصحر اهتماما دوليا خاصا، حيث تغيرت 70٪ من جملة الأراضي اليابسة، وتوقفت 21 مليون هكتار عن تقديم مردود اقتصادي في الجنوب، وفقدت الأرض من التربة السطحية في القرن العشرين ما فقدته على مدى الألف سنة السابقة، والعالم اليوم مهدد بخسران 5/1 التربة السطحية من الأراضي الصالحة للزراعة و 5/1 من غابات المطر الاستوائية ونحو عشرة آلاف نوع من الأجناس النباتية والحيوانية، وكل ذلك سيؤدي إلى مشكلة جديدة وهي الهجرة بحثا عن ظروف أفضل، والذي يؤدي بدوره إلى مشكلات بين المهاجرين والمقيمين خاصة بسبب التنافس على الموارد المحدودة.[1]

ولذلك يمكن تسجيل مرحلة جديدة في تطور القانون الدولي للبيئة بإبرام اتفاقية الأمم المتحدة حول محاربة التصحر في الدول التي مسها الجفاف بقوة بالخصوص في إفريقيا، والتي وضعت أسسا قوية لمحاربة التصحر بسبب بعده العالمي.[2]

وتعد التقارير الموجهة إلى الهيئات التي تنشؤها الاتفاقية في حد ذاتها أفضل وسيلة لتقدير مدى تنفيذ الدول الأطراف لالتزاماتها على المستوى الوطني والكشف عن العراقيل التي قد تواجهها.

2- الندرة والتدهور المؤدي إلى الصراع:

[1] – من المتوقع أن تختفي توفالو بسكانها البالغ عددهم 11 ألف، ولذلك أبرمت اتفاق مع نيوزيلندا. واعترف الأمين العام لوزارة الخارجية لليونان الذي ترأس منظمة الأمن والتعاون الأوربي عام 2009 بمناسبة عقد مؤتمر المنظمة حول موضوع الهجرة بأن توقعات اللاجئين البيئيين في السنوات القادمة في تقدير مجموعة الخبراء بين الحكومية حوالي 150 مليون شخص من هنا إلى عام 2050: GIEC حول تطور المناخ

Henri, Leval,op.cit. ;Intervention lors de la conférence préparatoire de Prague, (16 oct. 2008), v.site : http://www.osce.org/

[2]- Mohammed Abdelwahab, Bekhechi, « Une nouvelle Etape dans le Développement du Droit International de L'Environnement, La Convention sur la Désertification »,R.G.D.I.P., (1997-1), pp.5-43

من أهم أسباب النزاعات هو محاولة فرض السيطرة على المواد الأولية وإمدادات الطاقة والأرض وموارد المياه[1] ومصائد الأسماك وغيرها من المواد البيئية الأساسية. وتزيد هذه النزاعات والصراعات مع ازدياد شح الموارد فيزيد على إثرها الإجهاد البيئي. ولذلك فالمشكلة الرئيسية التي يغطيها الأمن البيئي هي حول كيفية المحافظة على الموارد الطبيعية المتجددة وعدم استنزافها لتظل قادرة على سد احتياجات البشر مستقبلا بدلا من محاولة السيطرة على موارد هي في طريق النضوب. وقد تعرضت البيئة الطبيعية لضغط بشري هائل ترتبت عنه آثارا سلبية نتيجة اللامبالاة والسعي إلى رفاهية الحياة عبر توظيف التطور التقني في جميع المجالات، وأثقل الشمال الصناعي الجنوب بالتزامات بيئية مماثلة لتلك المفروضة عليه، في حين أن الجنوب لم يسهم بالقدر نفسه في تلويث البيئة، كما أنه لا يمتلك القدرات المادية لمجابهة التحديات التي يفرزها تلوث البيئة التي أصبحت تعاني من انحسار الموارد الطبيعية، هذا الذي يؤدي بدوره إلى التسابق بين الشمال والجنوب من أجل السيطرة على الموارد والطاقة في مقابل التنصل من الالتزامات، بل ورفض المقررات التي وضعتها المؤتمرات الدولية في هذا المجال، وهذا ما يزعزع السلم والأمن الدوليين.

القسم الثاني: تحقيق الأمن البيئي:

يبسط الأمن البيئي على المستوى الداخلي عدة صعوبات بالخصوص في حالة تقرر اتخاذ إجراءات احتياطية لا يكون لها أثر إلا على المدى البعيد، حيث يكون من الصعب على الطبقة السياسية إدماجها في الخطاب الكلاسيكي على أساس الوعد السريع الذي يهدف إلى حل المشاكل المستعجلة بالخصوص في إطار المطالبات الفردية، إضافة إلى الميزة غير الدقيقة للخطر الذي يزيد في قلق الشعوب بدلا عن

[1]–Jutta, Brunnée and Stephen, J.Toope, « Environmental Security and Freshwater Resources: Ecosystem Regime Building », A.J.I.L.,vol.91 n° 01,(January 1997), The Americain society of International Law, pp.26-59.

تهدئتها، فالمطلوب هو إيجاد التوازن بين التخوفات غير الرشيدة – أحيانا – المنقولة عن المختصين في البيئة والحاجة إلى تنمية الأمم الأكثر فقرا،[1] عندئذ كيف نحقق الأمن البيئي؟ من أجل ذلك لابد من تحديد أهداف حمائية بيئية محددة وصارمة، وتوضع لذلك خطة واضحة الطرق والوسائل وهي ما يسمى بالإستراتيجية البيئية[2]، هذا الذي يقع على عاتق جميع الأطراف سواء كانت منظمات دولية أو حكومات أو الشعب بكل فئاته.

أولا : غموض دور المنظمات في تحقيق الأمن البيئي:

إن تحقيق الأمن البيئي مطلوب من المنظمات الناشطة في المجال سواء كانت دولية(عالمية وإقليمية) أو وطنية.

1- دور منظمة الأمم المتحدة في تحقيق الأمن البيئي:

لم يتضمن ميثاق الأمم المتحدة أية إشارة إلى قضايا البيئة وحمايتها من الاستنزاف والإهدار، حيث لم تكن تلك القضايا مبسوطة على الصعيد الدولي عند نشأة الأمم المتحدة، بالرغم ما للجمعية العامة من فضل السبق في لفت انتباه العالم إلى طبيعة الأخطار البيئية سواء من خلال المؤتمرات أو من خلال المساهمة في إبرام العديد من الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بالبيئة أو الأجهزة التي أنشأتها.[3]

وجاء في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بأن مجلس الأمن هو المسئول عن حفظ السلم والأمن الدوليين، حيث أنه هو الذي يقرر ما إذا كان قد وقع تهديد

---

[1] -André ,Cabanis et Michel , Louis Martin, « Droit a la Sécurité Environnementale et Ambiguïté de la Mondialisation – La Gestion des Rejets Dangereux » in « Droit de l'Homme et Gouvernance de la Sécurité »,sous la direction de Ali Sedjari ,(Maroc : L'Harmattan,2007),pp.277-293,at p.293.

[2]– سعود عابد، الإستراتيجية البيئية والأمن البيئي، جريدة الرياض، (العدد الصادر في 2011/08/21).

[3]–Session extraordinaire de l'Assemblée générale des Nations Unies consacrée à un examen et à une évaluation de la mise en oeuvre d'Action 21, New York, (23-27 Juin 1997),v.site : http://www.un.org/french/esa/planeteterre/

للسلم أو إخلال به (المادة 39). فإذا علمنا بأن أحد أعضائه الدائمين وهي الولايات المتحدة الأمريكية كانت معارضا أساسي لاتفاقية التغيرات المناخية وأن البرلمان الأمريكي قد رفض المصادقة عليها، مع العلم أنها الملوث الأول في العالم، ومن أكثر الدول مساهمة في انبعاث الغازات وبالتالي فمشاركتها أساسية، أليس هذا في حد ذاته تهديدا للسلم والأمن البيئي الدوليين؟

إن إعادة تأهيل منظمة الأمم المتحدة في هذا الموضوع يفرض عولمة المشاكل الايكولوجية الذي يتطلب شكل خاص للإدارة العالمية يكون أكثر احتراما وإيحاء بالثقة. وتعد مشاكل البيئة مبررا ممتازا لتحديث ميثاق الأمم المتحدة بضرورة إدراج الحد الأدنى من المعايير البيئية[1]، حيث تكون المنظمات مدعوة إلى تعزيزها وتنفيذها بقوة، بالخصوص المنظمة العالمية للتجارة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ولم يكن هناك أي إجراء أو تصويت في الأمم المتحدة بعد النقاش الموسع الذي أجرته المملكة المتحدة حول التغيرات المناخية ونتائجها على السلم والأمن الدوليين عام 2007، ولكن المواقف انقسمت إلى ثلاثة: دول هُدد أمنها بالفعل لأسباب مناخية (بابوا غينيا الجديدة، توفالو، جزر السلمون...)

وأخرى لا تنكر طبيعة التغيرات المناخية وآثارها على الأمن (فنزويلا، مصر، قطر...) ولكنها تعتقد أن النقاش يجب أن يقتصر على الجمعية العامة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية المستدامة واتفاقية التغيرات المناخية وبروتوكولاتها (كيوتو)، وقد وافقت روسيا والصين على ذلك، بينما أحالت الولايات المتحدة المسألة إلى اتفاقية التغيرات المناخية، فالدول النامية تعتقد أن هذا النقاش في مجلس الأمن هو محاولة من الدول المتقدمة التهرب من مسؤولياتها.

[1] - Sara, Parkin, op.cit., p.6

أما المجموعة الثالثة فهي بلدان الاتحاد الأوربي التي تظن أن مجلس الأمن مرتبط –بقناعة– الوقاية من النزاعات.[1] وقد عاد النقاش في نهاية عام 2008 في الأمم المتحدة الذي دفعت إليه الجزر الصغيرة للمحيط الهادئ في مجلس الأمن حول موضوع: "النتائج الأمنية للتغيرات المناخية"، وأصدرت الجمعية العامة حينها، دون تصويت، قرارا تمت صياغته من طرف اللجنة الثانية، والمتعلق بحماية المناخ العالمي من أجل الأجيال الحاضرة والمستقبلية، داعيا في معظمه إلى تنفيذ ومتابعة الأشغال في إطار اتفاقية الأمم المتحدة للتغيرات المناخية.[2] كما أكد مجلس الأمن، بعد مناقشة طويلة، في اجتماعه في جويلية 2011 مخاوفه من تفاقم الآثارالسلبية للمناخ على الأمن والسلم الدوليين ودعا الدول المتقدمة إلى تحمل دورها في هذا المجال.[3]

إن مجلس الأمن يجب عليه أن يتخلى عن السلاح لفرض الالتزام (Sara PARKIN) من جهة أخرى، فرض قانون صارم يقر بعدم استخدام الأسلحة من قبل كل الدول، لا أن يفرض على دول ولا يفرض أو يطبق على دول أخرى كالدائمة

---

[1]–Henri, Leval, op.Cit., p.6 ; Security Council, Sixty-second year, S/PV.5663 (Resumption 1), v. site: http://www.un.int/wcm/webdav/site/tuvalu/shared/documents/SC/N0730973.pdf

[2]-Sauvegarde du climat mondial pour les générations présentes et futures Résolution adoptée par l'Assemblée générale, [sur la base du rapport de la Deuxième Commission (A/63/414/Add.4)],Soixante-troisième session, Point 49, d, de l'ordre du jour, v.site :http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N08/472/72/PDF/N0847272.pdf?OpenElement

[3]– عارضت روسيا بيانا صدر عن مجلس الأمن بشأن قضية التغيرات المناخية، قبل أن تعود وتوافق على بيان يتضمن إشارة إلى التداعيات الأمنية المحتملة لهذه الظاهرة، وأعرب المندوب الروسي عن تشكيكه بالمحاولات الرامية لبسط تداعيات التغير المناخي أمام مجلس الأمن المكلف بنقاش القضايا التي تتعلق بالأمن والسلم الدوليين، وأعلن أن إشراك مجلس الأمن بمراجعة دورية لمسألة التغير المناخي سيضع المسألة برمتها في مجال التوظيف السياسي بين الدول وبالتالي تعميق الخلافات:
Le Conseil de Sécurité Craint Queles Effetsdes Changement Climatiques N'Aggravent « À LONG TERME » les Menacesà la Paixetà la Sécurité Internationale, Conseil de sécurité, CS/10332, (20/07/2011), v.site :http://www.un.org/News/fr-press/docs/2011/CS10332.doc.htm

العضوية في مجلس الأمن، والذين يشكلون الجزء الأكبر من الأسلحة المستخدمة في العالم، ولا يمكن للمنطق القديم للحرب الباردة أن يستمر أمام الأفكار الحديثة المتعلقة بتشكيل مجلس الأمن الذي يلزمه تشكيلة جديدة للقوى تتكون من الدول الثمانية الأكبر في البيئة معا مجتمعة (الولايات المتحدة، الفدرالية الروسية، اليابان، ألمانيا، الصين، الهند، اندونيسيا، البرازيل).[1] فالأمم المتحدة ما تزال تحتاج إلى بذل المزيد في قضية الأمن البيئي.

2- الاستقرار بالانضمام للناتو والاتحاد الأوربي:

تواجه أوربا تهديدات وتحديات معقدة في مجال البيئة بسبب العولمة خاصة، حيث تظهر حاجة الإتحاد الأوربي للعمل على موضوع الأمن البيئي، ويمكن اعداد الاستدامة البيئية من القيم المشتركة للاتحاد واعداد الأمن البيئي واحدا من المصالح الأساسية له. وفي عام2003 حددت الإستراتيجية الأمنية الأوربية التداعيات الأمنية للتغير المناخي، و تضمنت أعمال الاتحاد الأوربي منذ مارس 2008 ورقة عمل أساسية حول "التغيرات المناخية والأمن الدولي" تبناها المجلس الأوربي في نص واضح ومقتضب يطرح مسألة تأثيرات التغيرات المناخية على القطب الشمالي[2] والحاجة الملحة لتسوية هذه القضية قبل أن تتسبب في صراع بين القوى، وبهذا يبدو أن هناك إرادة سياسية أوربية قوية في هذا المجال.

ويجب أن يكون الاتحاد الأوربي ويظل هو القوة الدافعة من أجل إدراج مسألة النتائج الأمنية للتغيرات المناخية في جدول أعمال مناقشات المنظمات الدولية (السياسية) وبالأخص الأمم المتحدة، مثلما كان في منظمة الأمن والتعاون الأوربي أكثر جرأة سياسيا، بالرغم من عدم نجاح دور هذه المنظمة نسبيا في ذلك كما ظهر

[1] - Sara, Parkin, op.cit.,p.6-7.

[2]- Conseille l'Union Européenne, communiqué depresse, 2985ème session du Conseil Affaires étrangères, 17218/09 −Presse 371−, Bruxelles, (le 8 décembre 2009) , V.site :http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/FR/foraff/111870.pdf

في القرار المتخذ في المجلس الوزاري بهلسنكي في ديسمبر 2008، حيث من مجموع 56 دولة كانت روسيا هي الوفد الوحيد المعارض لمنهجية التفاوض حول هذا القرار، بما في ذلك رفض إدراج هذا البند في جدول الأعمال، وهذا يتوافق مع موقف ممثل روسيا في مجلس الأمن قبل سنة ونصف تقريبا.

بالمقابل يمكن مباركة ما بذلته الدبلوماسية الفرنسية من أجل الأمن البيئي آنذاك باسم الاتحاد الأوربي حين اعتبرت أن الأمن البيئي كان ولا يزال جزء من أمن الدولة.[1]

ومن جهة أخرى، يستجيب الانضمام للاتحاد الأوربي والناتو، اللذان لم يتوقفا عن التوسع، إلى الحاجة للاستقرار والأمن: أمن دبلوماسي– إستراتيجي مع الدخول في الناتو، وأمن ديمقراطي اقتصادي بالانضمام إلى الاتحاد الأوربي، أي الرغبة في العضوية في الاتحاد الأوربي وُمنية ضمان الأمن الجماعي بالمعنى العسكري للكلمة[2]، فما هو مصير الأمن البيئي عندئذ ؟هل ستطغى المصالح الأمريكية وتمتص أمريكا الاتحاد الأوربي؟علما بأن وجهتي كلا من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي مختلفتين حول قضية البيئة وبالتالي حول الأمن البيئي، حيث ما تريده فرنسا مثلا هو أوربا أوربية و ليست أطلسية مع التنويه إلى مالها من دور في مجال البيئة ؟[3] أم أن الناتو

---

[1] - Henri, Leval, op.cit.p.6-7 ,10 ; Organisation pour la sécurité et la coopération en Europe, Conseil ministériel, Helsinki 2008, (5 décembre 2008), MC(16).JOUR/2/Rev.1,v.site :http://www.osce.org/fr/mc35811/

[2]–انضمت ثلاث دول: بولونيا، المجر، والجمهورية التشيكية، وبعدها ابتداء من 01/05/ 2004 سبع دول أخرى: دول البلطيق الثلاث، سلوفاكيا، بلغاريا ورومانيا، فكان العدد 25 دولة في الاتحاد الأوربي و26 في الناتو:

Daniel, Colard, La Problématique de l'Elargissement à l'Est de l'OTAN et de l'Union Européenne, les Relations Transatlantiques et l'Environnement International,sous direction de Josiane Tercinet, Collection Etudes Stratégiques Internationales, Association France-Canada d'études Stratégiques, (Bruyant,2005),pp.179-195,at pp.181-194

[3] – بالرغم من عدم ثقة الحكومة الفدرالية تجاه التنظيمات التي يتمنى الاتحاد الأوربي فرضها، إلا أن بعض السلطات على مستوى الدويلات مثل كاليفورنيا تأخذ في الاعتبار هذا البعد الجديد:

André, Cabanis, Michel L.Martin, op.cit.,p.293.

سيتحول بذلك إلى منظمة أقل فأقل عسكرية وأكثر فأكثر سياسية، الذي قد يكون أكثر ملاءمة لقضايا البيئة؟

لذلك يجب إعادة تنظيم الناتو وحصر العسكرية المحتملة في التدخلات كآخر مخرج تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون الأوربي أو منظمة الأمم المتحدة بتفعيل إمكانياتها التقنية الأخرى في الرصد والمتابعة والتحقق بطريقة غير عسكرية من تطبيق الاتفاقيات المتعلقة بالبيئة تحت رعاية الأمم المتحدة[1]، لاسيما بعد النص الذي تضمنته قمة شيكاغو (2012/05/20) بأن القيود الرئيسية المتعلقة بالبيئة والموارد، بما في ذلك المخاطر الصحية وتغير المناخ وندرة المياه واحتياجات الطاقة المتزايدة سوف تسهم في تشكيل بيئة الأمن المستقبلية في المناطق المعنية للحلف بصورة أكبر وقد يكون لها تأثير كبير على خطط الحلف وعملياته.[2]

ومادامت الإستراتيجية الأمنية الأوربية لازالت في طور التطور، يجب أن تكون أكثر قدرة وانسجاما وفاعلية بتعزيز القدرة على منع النزاع وإدارة الأزمات، وتحسين تحليله والقدرة على الإنذار المبكر الذي يكون بالتعاون بين الاتحاد الأوربي والبلدان الأكثر تهديدا وذلك بتعزيز القدرة على التكيف، فيكون عندئذ مهم جدا ضمان التعاون الدولي مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية[3]، فمنظمة الأمن والتعاون الأوربي مثلا لديها التكوين المناسب لأفضل مشاركة من أجل تطوير الثقة في جميع المجالات على مستوى المنطقة. كما يجب الاستخدام المتناغم للوسائل كالسياسة، الدبلوماسية

[1] - Sara, Parkin, op.cit., p.6.

[2] – أنظر البند 53 من إعلان شيكاغو الذي أصدره رؤساء الدول والحكومات المشاركة في اجتماع مجلس شمال الأطلسي بشيكاغو في 20 مايو 2012، إعلان قمة شيكاغو، على الموقع:
http://www.nato.int/cps/ar/natohq/official_texts_87593.htm?selectedLocale=ar

[3]–Rapport sur la mise en oeuvre de la stratégie européenne de sécurité- Assurer la sécurité dans un monde en mutation -Bruxelles,S407/08, (11 décembre 2008), pp.1-12, at p.6-7, V.site : http://www.consilium.europa.eu/ueDocs/cms_Data/docs/pressdata/FR/reports/104632.pdf

والإنسانية، والاستجابة للأزمات بتوسيع القدرات الخاصة بالحوار والتوسط، وبالتالي يكرم المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لها الدور الرئيسي في ذلك.

3- المجتمع المدني وتحقيق الأمن البيئي:

لقد تغير تصور المجتمع المدني لمفهوم الأمن، فالتكنولوجيات الجديدة والعولمة، وحتمية الديمقراطية والتنمية كلها ساهمت في تغيير المفهوم. ولا يمكن للأفراد أو الجماعات أو المؤسسات مهما كانت كبيرة أن تسيطر على التغيرات، فنحن اليوم بحاجة إلى تغيير المفاهيم الخاصة بنا وإعادة تنظيم المؤسسات الأمنية وإعادة التكييف لمواجهة بيئة أمنية جديدة. وهناك تشديد على دور منظمات المجتمع المدني في الحفاظ على البيئة، الناشطة منها في مجال حقوق الإنسان والبيئة والمجتمع وكل دوائر الدولة التي لها علاقة بالبيئة.

ويعد المجتمع المدني شريكا كاملا في جعل الحكم ديمقراطيا في إدارة قطاع الأمن، وقد تحسنت قدرته على التأثير في الحكومات بشكل عام، حيث بذل في مختلف أنحاء العالم مكاسب هامة في ذلك، كمشاركته في مفاوضات الاتفاقيات الدولية، بل ومشاركته في تكوين القانون الدولي غير المكتوب وفي إنشاء المبادئ العامة للقانون الدولي وكذا مشاركته في ميكانزمات الرقابة على احترام القانون الدولي للبيئة [1].ومع ذلك هناك تحديات كبيرة تواجه إدماج المجتمع المدني في عمليات إدارة قطاع الأمن بصفة عامة والأمن البيئي بصفة خاصة، ذلك أن الحكومات تعمل عادة على عرقلة الجهود التي يبذلها عن طريق الحد من وصوله إلى المعلومات والحيلولة دون مشاركته في وضع السياسات الأمنية وتنفيذها[2]، إضافة إلى نقص خبرته في

[1] - Massimo,Iovane, « La Participation de la Société Civile a L'Elaboration et a L'Application du Droit International de l'Environnement », R.G.D.I.P.Tome 112,n°3,(2008),pp.465-515.

[2] - Nicole, Ball, Société Civile, Bonne Gouvernance et le Secteur de la Sécurité, v.site : www.ssrnetwork.net/

مسائل الأمن البيئي. لذلك ينبغي على الحكومات وضع برنامج تدعيم هذه المنظمات في التصدي للتحديات البيئية والأمنية التي تواجه بلدانهم بالتعاون مع حكوماتها، مثلما تقوم به منظمة الأمن والتعاون الأوربي التي تقدم الوسائل اللازمة لتحقيق منظور المجتمع المدني والمشاركة في إدارة البيئة الذي يزيد بدوره في الوعي العام بالقضايا البيئية بمشاركة الحكومات المعنية ومشاركة العامة بشكل أوسع.[1] ومن الضروري إنشاء الورش التي تستهدف نخب المجتمع والكوادر المثقفة فيه لأجل استخلاص توصيات ومقترحات ترفع إلى وزارة البيئة لتأخذها بعين الاعتبار ولتجد لها طريقا للتنفيذ من خلال الحكومة. وعلى منظمات المجتمع المدني أن تعمل على تثقيف المجتمع في هذا المجال، ويجب وضع شراكة بينها وبين الإعلام للضغط على الجهات الرسمية لتحسين أوضاع البيئة كفتح قنوات فضائية للتوعية البيئة، البوسترات، الندوات والمنتديات.

كما ينبغي تعزيز الحكم الديمقراطي في قطاع الأمن البيئي عن طريق:

- وضع آليات فعالة لإدارة البيئة
- وضع إطار قانوني بيئي يتفق مع القانون الدولي في هذا المجال
- تعزيز المؤسسات المختصة في مجال البيئة ووضع قوات الأمن في خدمتها من أجل تدعيم القوانين.
- وضع نهج إقليمي للمشاكل الإقليمية البيئية.
- توفير الوسائل التقنية في صنع السياسات وتنفيذها.
- إخضاع الأمن البيئي إلى مبدأ الديمقراطية من أجل تطوير المشروعية والشفافية والثقة في الحكومات.

[1]- Action Civique pour la Sécurité et l'Environnement, Secrétariat, Bureau du Co-ordinateur des Activités Economiques et Environnementales, V.site : http://www.osce.org/eea/72778

ثانيا: متطلبات الأمن البيئي

1- علاقة الإستراتيجية البيئية الوطنية بالأمن البيئي:

يرتبط تحقيق الأمن البيئي على المستوى الوطني بضرورة وضع إستراتيجية بيئية وطنية تمثل منهجا حقيقيا مبنيا على تحليل ودراسة البيئة الوطنية، ووضع خطط وبرامج وضوابط وروادع تمثل دور الأمن البيئي الفاعل الذي يوفر الحماية من المنتجات الملوثة للبيئة، وهذا ما يظهر من خلال الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة التي تكون الدولة طرفا فيها وتسهر على تطبيق مضامينها من خلال الأجهزة الدولية التي تنشئها هذه الاتفاقيات[1] لمراقبة تطبيقها أو حتى الأجهزة والمؤسسات التي تنشئها الدولة داخليا للسهر على الشؤون البيئية على المستوى الوطني.[2]

وتبرز هنا أهمية تأهيل الإطار العلمي الخبير والمختص من خلال مراكز الأبحاث والدراسات القادرة على متابعة مشاكل البيئة وتشخيصها ودراستها لإيجاد الحلول المناسبة لها، إضافة إلى وضع القوانين والتشريعات الفعالة والمناسبة، ووضع أساس قانوني لحماية البيئة وصيانتها[3]، ففي الأردن مثلا أنشئت شرطة البيئة عام 2006 التي كان لها دورا مهما في تنفيذ السياسات الوطنية الهادفة لحماية البيئة وإحكام السيطرة على المخالفات البيئية والحد منها، لتكون الذراع التنفيذي الذي يمكن وزارة

---

[1]- حول وسائل الرقابة على وضع اتفاقية حماية طبقة الأوزون في التطبيق واتفاقيات أخرى.
Winfried, Lang , « Le Système Conventionnel Relatif à la Protection de la Couche D'Ozone »in « l'Application Renforcée du Droit International de L'Environnement ,Harmonisation et développement des procédures internationales de contrôle,de sanction et de règlement des différends,(Paris,Frison-Roche,1999),pp.35-37.

[2]- كالمرسوم التنفيذي رقم 96-60 المتضمن احداث مفتشية للبيئة في الولاية ج ر. 07، والمرسوم الرئاسي رقم 94-465 المؤرخ في1994/12/25 المتضمن احداث مجلس أعلى للبيئة والتنمية المستدامة ويحدد صلاحياته وتنظيمه وعمله، ج ر 01، والمرسوم التنفيذي رقم 02-115 المؤرخ في 2002/04/13 المتضمن انشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، ج ر. 22

[3]- كالقانون رقم 83-03 الموقع في 05 فبراير 1983 المتعلق بقانون البيئة، ج ر6، قانون رقم 03-10 ممضي في 19 يوليو 2003 والمتعلقب حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر. 43

البيئة والوزارات المعنية الأخرى من تحقيق أهدافها وأولوياتها بالتعاون والتنسيق مع كافة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ومؤسسات المجتمع المحلي والوصول إلى الاحتراف كمفتشين بيئيين. كما تعمل على تنفيذ القرارات الصادرة عن الوزارات المعنية والأحكام الصادرة عن المحاكم المختصة في قضايا البيئة، وإزالة المخالفات البيئية والإغلاق التحفظي للأماكن المحددة بتلك القرارات.[1]

2- دور التعاون العربي:

لا يمكن فصل الأمن البيئي لأي بلد عربي عن الأمن البيئي –القومي– للوطن العربي عموما، بل الأمن البيئي العالمي، لأسباب عديدة أهمها الاشتراك في الأنظمة البيئية المائية والجوية والأرضية، وتشابه المشكلات البيئية في الوطن العربي وتشابه مصادرها وأسبابها بل وغالبا طرق علاجها.

وتأخذ المشكلة البيئية أهميتها في الوطن العربي انطلاقا من عدة قضايا:

- الطابع المعقد والمتشابك للمشاكل البيئية العربية بذاتها وتزايد ارتباطها مع مشاكل أخرى سياسية واجتماعية و ثقافية واقتصادية، علما أن النظام البيئي هو مجموعة من التفاعلات بينها.
- تزايد بروز البعد الإقليمي والبعد الدولي لكثير من المشاكل البيئية العربية، وأن هذه المشاكل ناجمة عن خيارات وسياسات معينة تم اتخاذها واتباعها، وكذا تزايد إدراك حقيقة أن البيئة ليست قضية رسمية تهم المؤسسات والأجهزة والخبراء والمختصين فقط، بل هي قضية عامة تهم الجميع.[2]

ولم تلق مسألة الأمن البيئي العربي حتى الآن الاهتمام الكافي سواء على المستوى الرسمي والحكومي، أو على المستوى الشعبي أومن قبل المنظمات والجمعيات

---

[1]– شكري محمود جاسم، تجربة الشرطة البيئية ومفهوم الأمن الشامل، على الموقع:
http://www.estis.net/sites/enviroiraq/default.asp?site=enviroiraq&page_id=4169F735-2FBC-47D2-90C4-3A3D781F1A08

[2]– أديب خضور، « إسهام الصحافة العربية في تحقيق الأمن البيئي العربي– دراسة ميدانية تحليلية»، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، السنة 13، المجلد 13، العدد26، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ﴿سوريا، 1419هـ﴾ ص ص.103–173، ص106–107.

(مؤسسات المجتمع المدني)، فالتشريعات والقوانين البيئية العربية لا تزال ضعيفة هذا إن كانت موجودة أصلا. وتبذل الحكومات والعديد من الهيئات الرسمية العربية مجهودا معتبرا من خلال اللقاءات والملتقيات الدولية لتسويق صورة ايجابية عن مدى انخراطها الفعلي في تحقيق الأمن البيئي ولكنها مع ذلك تتعامل داخليا بكثير من السلبية مع نشاط المنظمات المستقلة كمنظمات المجتمع، أو تواجه العديد من الضغوط والقيود التنظيمية والقانونية وعدم قدرتها على ترسيخ مبدأ الشفافية، هذا مع عدم تمتع هذه المؤسسات في البلدان العربية بالتنظيم والاحترافية لدى ناشطيها.[1]

وقد دعا المشاركون في الندوة الإقليمية حول الأمن البيئي بتونس (نوفمبر 2008) الحكومات العربية إلى بلورة سياسات موحدة تجاه الأمن البيئي وتعزيز التعاون العربي في مجالات البحث العلمي على مستوى البيئة والحد من الكوارث.

ونشير أيضا إلى الاجتماع الموسع لجامعة الدول العربية في الفترة ما بين 10/31الى 2010/11/01 بحضور مجموعة متميزة من شركاء العمل تحت عنوان "دور منظمات المجتمع المدني العربي في مواجهة مشكلة التغيرات المناخية"، حيث تأكد فيه ضرورة تحقيق حالة من الشراكة الحقيقية بين كافة المنظمات والجهات المعنية بغية إعداد المسرح العربي لمواجهة مشكلة التغيرات المناخية من خلال بناء قدرات المجتمع المحلي العربي لاتخاذ إجراءات التكيف اللازمة للحد من أخطار الكوارث المتوقعة من جراء هذه التغيرات.

2- دور التوعية البيئية في تحقيق الأمن البيئي:

اكتسبت التربية البيئة أهمية كبرى نتيجة الوعي بالمشكلات البيئية التي بدأت تؤثر بعمق في نوعية الحياة البشرية وتهدد مستقبل الأجيال. ولذلك فأن رفع مستوى الوعي

[1]– عادل زقاغ وصالح زياني، « نحو تفعيل منظمات المجتمع المدني لمكافحة الفساد والتمكين للتنمية المستدامة في البلدان العربية»، مجلة شؤون عربية، عدد138،(2009)، ص ص85–100، ص90، 93 .

البيئي والمحافظة على البيئة بعناصرها المختلفة ينبغي أن يكون ثقافة وسلوكا لدى الأفراد والمؤسسات، عن طريق تنمية وتكوين القيم والاتجاهات والمهارات وتزويدها بالرؤية الصحيحة عن البيئة ومكوناتها، وزيادة المعرفة بالأنظمة الاجتماعية والتكنولوجية والطبيعية فيها، والتعرف بالتالي على ثلاثية:" التعلم عن البيئة" و"التعلم من البيئة" و"التعلم من أجل البيئة" .[1]

وتقع المسؤولية الكبرى في نشر الوعي البيئي على الأسرة والمؤسسات التربوية والدينية، ثم وزارة البيئة ومؤسسات المجتمع المدني المختصة من جمعيات و نواد وجامعات ومراكز شبابية.

ويعد الإعلام البيئي الركيزة الأساسية في مجال التوعية البيئية بوسائله المختلفة كالكتب والمجلات والمطويات والملصقات وكل ما تتيحه التكنولوجيا الحديثة المتطورة من أساليب، وهو الوسيلة الأكثر تأثيرا في تغيير توجهات الفرد والمجتمع نحو الأهداف المطلوبة بفضل ما يملكه من تقنيات عالية وخاصة إذا استخدمها بالشكل الصحيح، وبهذا يمكن اعداده أداة هامة و فعالة لتوجيه المجتمع وتثقيفه ونقل المعرفة ونشرها بين فئاته المختلفة ثقافيا وفكريا لأنه وبوسائله المتعددة، المرئية خاصة، يستطيع التغلغل بين فئات المجتمع على اختلاف ثقافاتهم واتجاهاتهم. وبالرغم من ذلك فإن الإعلام البيئي لا يزال اليوم موضوعا جديدا وضعيفا لا يدرك الفهم الجديد للبيئة، سواء بسبب انشغال الإعلام بأحداث أكثر إثارة أو غياب هذا النوع من التخصص في جامعاتنا، إذ أنه ليس هناك مترجم للأفكار وموصل لها إلى الجهة المعنية في هذا النوع من التخصص لاسيما الإعلام العربي، حيث ما تم غالبا كان عبارة عن رسائل جامعية ضيقة. ومن بين النتائج التي توصل إليها الدكتور أديب خضور في دراسة أجراها حول إسهام الصحافة العربية في تحقيق الأمن البيئي العربي:

[1]- عبد القادر الشيخلي، مرجع سابق، ص.276-277.

- غلبة الطابع الإخباري على التغطية التي تقدمها الصحف العربية اليومية لموضوع البيئة.
- ضعف الطابع الفكري، التحليلي، التفسيري لهذه التغطية بسبب الافتقار إلى الإطار الصحفي المؤهل والمتخصص وخلل في اختيار موضوعات البيئة، وانعدام المتابعة الصحفية للظاهرة وعموميتها وسطحية المعالجة، الذي يؤدي إلى انخفاض اهتمام القارئ بالرغم من مساهمتها في زيادة التحسيس بالبيئة.[1]

ولذلك لابد من توجيه الإعلاميين للاهتمام بشؤون البيئة عن طريق عقد دورات تدريبية لهم وتقديم برامج تثقيفية تعليمية، وإعداد برامج علمية تحث على حماية البيئة والمحافظة عليها وتخاطب فئات المجتمع المختلفة، وإحياء المناسبات البيئية القومية والعالمية، والتأكيد على دور البرامج الدينية في هذا المجال، وإعداد النشرات الإعلامية عن الأحداث البيئية والأفلام الوثائقية لذلك، وإقامة الندوات والمحاضرات التي تحفز وتقنع الجمهور وتنجح في لفت الانتباه، ويمكن استعمال أسلوب المسابقات إما عن طريق الصور الفوتوغرافية أو الرسوم والمقالات والبحوث العلمية لإبراز المشاكل البيئة والتأكيد أيضا على الدور المهم للنت في ذلك.

الخاتمة:

مما سبق، نستنتج أنه بالرغم من عدم وجود مفهوم متفق عليه ومحدد للأمن البيئي إلا أنه هناك إجماع على ضرورة تحقيقه بعد تنبه كل من العلم والسياسة والرأي العام الدولي إلى بروز قضايا عالمية هامة تسجل كمستفز هام للأمن الدولي ومثير ممتاز للنزاعات في ما بين الدول، فالدول قد تدخل في حروب لإثبات حقها في الموراد أو للوصول إلى مصادر الطاقة أو للأراضي أو أحواض الأنهار أو للممرات المائية أو

[1]- أديب خضور، مرجع سابق، ص ص. 166-169.

أي مصدر بيئي مهم، وبالتالي فأن عناصر البيئة لها تأثير مباشر على قضية الأمن الدولي.

- تحقيق الأمن البيئي يصطدم بعراقيل الزمن والمصالح الاقتصادية والحاجة إلى التنمية المستدامة.
- قصور دور المنظمات الدولية في تحقيق الأمن البيئي وضرورة وجود تشكيلة جديدة للقوى في مجلس الأمن تتكون من الدول الثمانية الأكبر في مجال البيئة معا مجتمعة، وإعادة تنظيم الناتو.
- اختلاف مفهوم الأخطار العسكرية، التي تتطلب سياسة دفاعية قائمة على القوة العسكرية والتدخل السريع، عن الأخطار البيئية البطيئة الانتشار، حيث تنعكس عقبة الزمن وتأخر ظهور الآثار البيئية على سياسات الدول وبالتالي على العلاقات بينهم، الذي يتطلب التخطيط لسياسات البيئة على المدى الزمني البعيد .
- تغير تصور المجتمع المدني لمفهوم الأمن الدولي.

وبالرغم من جهود الدول والمنظمات الدولية العالمية والإقليمية في مجال الأمن البيئي ومحاولة تجنب المنازعات عن طريق تنظيم اتفاقيات ولقاءات دولية متخصصة، محاولة بذلك وضع حلول لما يمكن التكهن به من آثار على البيئة، فإنها بحاجة إلى بذل المزيد في هذا المجال، إذ لابد لها من أن تتأكد من احترام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة والمشاركة دوريا في وضع التقارير المفصلة سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو العالمي.

وتحقيقا لذلك يجب وضع إستراتيجية بيئية دولية تُبنى على تحليل ودراسة الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية وضرورة تحديد الأولويات ووضع الخطط والبرامج الواضحة والدقيقة على المستوى القريب والبعيد من طرف محترفين، والعمل على تطبيق نظم إدارية فعالة في الوصول إلى الأهداف المتوخاة في مجال العمل البيئي (إدارة البيئة) ابتداء من وزارة البيئة والداخلية مرورا بكافة شرائح المجتمع عبر مؤسساته الرسمية ومنظماتها غير الحكومية كمؤسسات المجتمع المدني، بحيث تكون المشاركة

جماعية لشمولية قضية البيئة، وإعطاء مفهوم جديد للسياسة في مادة الأمن البيئي باستبعاد المفهوم العسكري، بل ويقترح تأسيس إدارة شرطة بيئية ووضع الخطوات الأولية والأفكار المطبقة لذلك.

وينبغي كذلك تفعيل دور التشريعات البيئية القائمة وزيادة التحسيس بمشاكل البيئة بتطوير واقع تربيتنا وتنشئتنا وتعليمنا وضرورة وضع خطط وبرامج تربوية وتعليمية على كافة المستويات وتفعيل دور الإعلام – خاصة – الذي يفتقر إلى منهجية واضحة متماسكة ومتكاملة في التصدي لمشاكل البيئة، فالأمن البيئي الحقيقي يكون بتحصين الشعوب قليلة الإدراك وتوعيتها تجاه مشكلة البيئة.

قائمة المراجع:

أ/ باللغة العربية:

1/ المؤلفات:

1- الشيخ ليعبد القادر، حماية البيئة في ضوء الشريعة والقانون والإدارة والتربية والإعلام، ﴿لبنان : منشورات الحلبي الحقوقية ،2009﴾.

2/ الدوريات والمجلات:

1- أديب خضور،«إسهام الصحافة العربية في تحقيق الأمن البيئي العربي– دراسة ميدانية تحليلية–»، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، السنة 13، المجلد 13، العدد26، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، (سوريا ، 1419هـ).

2- الشجيري فايق حسن جاسم، « البيئة والأمن الدولي »، مجلة النبأ، العدد 72، (تشرين الأول، 2004).

3- زقاغ عادل وزياني صالح، « نحو تفعيل منظمات المجتمع المدني لمكافحة الفساد والتمكين للتنمية المستدامة في البلدان العربية »، مجلة شؤون عربية، عدد138، (صيف 2009).

4- سعود عابد، « الإستراتيجية البيئية والأمن البيئي »، جريدة الرياض، (2011/08/21).

3/ مواقع الانترنت :

1- حمدي هاشم، الأمن البيئي العالمي والدمار الشامل للحروب، الشركة العربية للنشر الالكتروني:
http://www.feedo.net/Environment/EnvironmentalProblems/EnvironmentalSecurity.htm

2- شكري محمود جاسم، تجربة الشرطة البيئية ومفهوم الأمن الشامل:
http://www.estis.net/sites/enviroiraq/default.asp?site=enviroiraq&page_id=4169F735-2FBC-47D2-90C4-3A3D781F1A08

3-« نقاش مجلس الأمن الدولي حول موضوع المناخ والأمن، وزارة الخارجية الألمانية، المركز الألماني للإعلام.
http://www.almania.diplo.de/

4- إعلان قمة شيكاغو، على الموقع :
http://www.nato.int/cps/ar/natohq/official_texts_87593.htm?selectedLocale=ar

ب/ باللغة الأجنبية:

1/ المؤلفات:

1- Cabanis, André et Michel, MartinLouis, « Droit a la Sécurité Environnementale et Ambiguïté de la Mondialisation – La Gestion des Rejets Dangereux » in « Droit de l'Homme et Gouvernance de la Sécurité »,sous direction de Ali Sedjari(Maroc :L'Harmattan,2007).

2- Colard, Daniel, « La Problématique de l'Elargissement à l'Est de l'OTAN et de l'Union Européenne »,in «les Relations Transatlantiques et l'Environnement International » ,sous direction de Josiane Tercinet ,Collection Etudes Stratégiques Internationales , (France-Canada:Bruyant,2005).

3- Doumbe-Bille, Stephan, « Institutions et Conventions de Protections de la Couche D'Ozone », in « Conventions de protection de l'Environnement, Secrétariats, Conférences des Parties, Comités d'Experts », ed.Jean M Lavieille, (France :Pulim, 1999).

4- Doumbe-Bille, Stephan, « la Convention Cadre sur les Changements Climatiques », in « Conventions de protection de l'Environnement, Secrétariats, Conférences des Parties, Comités d'Experts », ed.Jean M Lavieille, (France :Pulim, 1999).

5- Lang ,Winfried, « Le Système Conventionnel Relatif à la Protection de la Couche D'Ozone »in « l'Application Renforcée du Droit International de L'Environnement ,Harmonisation et développement des procédures internationales de contrôle,de sanction et de règlement des différends »,(Paris :Frison-Roche,1999).

6- Kiss, Alexandre Charles et Jean Beurier, Droit International de l'Environnement, N3, 2eme édition, (Paris :Pedone,2000).

2/الدوريات:

7- Bekhechi, Mohammed Abdelwahab ,« Une nouvelle Etape dans le Développement du Droit International de L'Environnement :La Convention sur la Désertification », R.G.D.I.P.,nº 01 (1997).

8- Brunnée, Jutta , Stephen ,J.Toope, « Environmental Security and Fresh water Resources : Ecosystem Regime Building », A.J.I.L., vol.91 nº 01, (January 1997).

9- Iovane, Massimo, « La Participation de la Societé Civile a L'Elaboration et a L'Application du Droit International de l'Environnement » ,R.G.D.I.P.Tome 112,n°3,(2008).

10- Leval ,Henri, « LaSécurité Environnementale : combiende divisions ? »,A.F.R.I.,Volume X, (2009) .

3/ الوثائق:

11- Action Civique pour la Sécurité et l'Environnement ,Secrétariat ,Bureau du Co-ordinateur des Activités Economiques et Environnementales : http://www.osce.org/eea/72778

12- Bilan 2007 des changements climatiques :Rapport de synthèse,Un rapport du Groupe d'experts intergouvernemental sur l'évolution du climat : http://www.ipcc.ch/pdf/assessment-report/ar4/syr/ar4_syr_fr.pdf

13- Conseilde l'union Européenne ,communiquéde presse,2985ème session du ConseilAffaires étrangères , 17218/09 (Presse 371),Bruxelles, le 8 décembre 2009: http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/FR/foraff/111870.pdf

14- Déclaration de Madridsur l'environnementet la sécurité,MC.DOC/4/07,OSCE, Conseilministériel, Madrid 2007 : http://www.osce.org/fr/mc/29555

15- Environmental Security Studies ,AC/UNU Millennium Project:http://www.acunu.org/millennium/env-sec1.html

16- Human Development Report 1994,new dimensions of human security:http://hdr.undp.org/

17- Intervention lors de la conférence préparatoire de Prague, 16 oct. 2008 : http://www.osce.org/

18- La Documentation Française :http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/changement-climatique/chronologie.shtml

19- Le Conseilde Sécurité examine pour lapremière fois L'impactdes Changements Climatiques sur lasecurité dans le monde, Conseil de sécurité ,CS/9000, Nations Unies, 17 avril 2007 : http://www.un.org/News/fr-press/docs/2007/CS9000.doc.htm

20- Organisation pour la sécurité et la coopération enEurope, Conseil ministériel, Helsinki 2008, 5 décembre 2008, MC(16).JOUR/2/Rev.1:http://www.osce.org/fr/mc35811/

21- Rapport sur la mise en oeuvre de la stratégie européenne de sécurité- Assurer la sécurité dans un monde en mutation -Bruxelles, 11 décembre 2008 ,S407/08 :http://www.consilium.europa.eu/ueDocs/cms_Data/docs/pressdata/FR/reports/104632.pdf

22- Session extraordinaire de l'Assemblée générale des Nations Unies consacrée à un examen et à une évaluation de la mise en oeuvre d'Action 21,New York, 23-27 Juin 1997 : http://www.un.org/french/esa/planeteterre/

23- The North Atlantic Treaty organisation : http://www.nato.int/cps/en/natolive/official_texts_17120.htm

4/ مواقع الانترنت :

1- Ball, Nicole, Société Civile, Bonne Gouvernance et le Secteur de la Sécurité : www.ssrnetwork.net

2- Parkin, Sara, La sécurité environnementale : problèmes et propositions d'Action, Lenouveaudébatsur lasécurité : http://www.unidir.org/pdf/articles/pdf-art266.pdf